خيار الصين الجديد : الإعتماد المتبادل

27-9-2003

كما أن إبقاء الإرتباط بالرأس المال الأجنبي وأسواق التصدير أولوية ملحة بالنسبة لبيجين. وبينما تستمر الصين في عملية التحرير الإقتصادي، أخذت على نفسها الإستمرار في تحقيق معدّل نمو سنوي لا يقل عن 7 بالمائة حقاظا على الإستقرار

من خلال التوسع الإقتصادي والنضوج السياسي، تمكنت السياسة الخارجية الصينية من إنجاز قفزة نوعية أثناء عقد فقط. في القرن الحادي والعشرون - عقدان بعد إطلاق دينج كسياوبينج برنامجه من الإصلاحات- استطاعت الصين تشكيل قوة سياسية وإقتصادية جعلتها لاعبا مؤثرا في مشهد واسع من الشؤون العالمية، وبإمكانها المساهمة في صياغة العالم من خلال أهميتها الإقتصادية وتأثيرها الديبلوماسي. بعد عقد من التوسع الإقتصادي السريع، أصبحت الصين مركزا عالميا من صناعة التصدير الموجه. وعرفت العملية الإقتصادية تطورا أسرع عندما انتزعت الصين اعترافا بقبولها عضوا في منظمة التجارة العالمية (WTO) في 2001. نمو البلاد الإقتصادي جعله أكثر أهمية بالنسبة للإتجاهات العالمية منه قبل 10 سنوات، حيث حلت الصين محلّ الولايات المتحدة في 2002، كالوجهة الأولى للإستثمار الأجنبي المباشر، إذ بلغت التدفقات المالية حوالي 52.7 بليون دولار. بالإضافة إلى هذا، وضعت الأجور الصينية الزهيدة حدا لمنافسة الدول الصناعية الأخرى. فمنذ سنة 2000، شطبت الصين المكسيك من قائمة الصادرات الرخيصة، وهذا كلف المكسيك تقريبا 300,000 وظيفة. وقد استعملت الصين النفوذ السياسي من خلال عضويتها منظمة التجارة العالمية. في كانكون، شكلت دول العالم الثالث ما سُمي بمجموعة 22 (G22)، بقيادة البرازيل، الهند والصين، لمواجهة الولايات المتحدة والإتحاد الأوربي، وتمكنت من إيقاف جدول أعمال القمة بنجاح في كانكون. وبهذا، أظهرت الصين القدرة والرغبة في زحزحة منتدى التجارة العالمي، وقد تستغل تلك الرغبة في المفاوضات المستقبلية ومن ذلك المحادثات مع واشنطن. وعلى الجبهة الدبلوماسية، دافعت بيجين عن عالم متعدد الأقطاب في محاولة لإحتواء التفرد الأمريكي، واستغلت عضويتها في مجلس الأمن كأداة فعالة للعلاقات الخارجية. وتتحدد إستراتيجية الصين تجاه الأمم المتحدة في مستويين : أولا، العمل بجدّ لإبقاء المؤسسة "قوية" من خلال محاولة جعل القوى العظمى الأخرى - وبشكل خاص الولايات المتحدة – تتحرك ضمن هيئة الأمم. الثاني، تشكيل الكتل داخل المجلس للمساعدة على إنجاز أهدافها.

وقد أبرزت الأزمات الدولية الأخيرة في العراق وكوريا الشمالية هذه الإستراتيجية. حيث قادت الصين المفاوضات حول قرار مسودة الولايات المتحدة الأولى بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية في نوفمبر 2002. بينما عارضت بيجين غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة، لكنها إستعملت القرار الأول في مجلس الأمن لإبقاء الولايات المتّحدة في خط الحوار، ثم انضمت إلى العربة فيما بعد مع روسيا وفرنسا وألمانيا للعمل على منع هجوم من قبل الأمم المتحدة على العراق.

كما عارضت الصين تدخل الأمم المتحدة في أزمة كوريا الشمالية، لكنها دعمت خطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإحالة عدم إلتزام بيونج يانج إلى مجلس الأمن، وعلى النقيض من ذلك، عارضت روسيا دور الأمم المتحدة أيضا، ولم تفضّل التصويت. إنّ الإختلاف بين الموقفين راجع إلى أن بيجين ركزت على دعم المؤسسة وضمان بقائها المركز الحقيقي والوظيفي للنزاعات الدولية، وإقدام الصين على ذلك نابع من شعورها بأن الهياكل الدولية على المدى البعيد مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، تعتبر أدوات قوية يستلزم الحفاظ عليها وتطويرها.

وأثبتت الصين حضورها المركزي أيضا في الأزمات الإقليمية؛ فعلى سبيل المثال، أصبحت لا غنى عنها في المفاوضات الأخيرة بين واشنطن وبيونج يانج. وتحول المسؤولون الصينيون إلى وسطاء بين الجانبين الكوري الشمالي والأمريكي، وقد استضافت بيجين دورتين للمحادثات المتعددة الأطراف. وأصدرت بيجين عددا من الأوراق البيضاء، وشاركت في التمارين العسكرية ومهمات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ووقعت معاهدات الأسلحة الدولية لتأكيد شفافيتها ولترسم بهذا صورة أكثر إيجابية. وتحاول إبراز بأن نموها لا يشكل بالضرورة ضررا على جيرانها. ونادرا ما تقود بيجين حملات المعارضة ضد معارضيها مثل الولايات المتّحدة، لكن عندما تظهر اللحظات المناسبة، ينضمّ الصينيون إلى الحلفاء وتعمل بهدوء وبشكل نشيط في الصفوف الخلفية. ورغم معارضتها لحرب ضد العراق، فإنها تركت الألمان والروس والفرنسيين ينجزون أكثر خطوات إعاقة الحرب. وقد كان قرارا سهلا لترك المعارضة الأوروبية تقود الإندفاع، لأن الصين ما زالت تعتمد على الروابط الإقتصادية الأمريكية بشكل لا يسمح لها بإثارة المواجهة. إلا أن إنجاز مثل هذه الخطوات النوعية داخل المجموعة الدولية، كان له ثمن، إذ أن التوسع الإقتصادي جعلها تعتمد على تجهيزات الطاقة الأجنبية والأسواق الخارجية. حيث يتطلّب النشاط الإقتصادي الكثير من الطاقة. وطبقا لوكالة معلومات الطاقة التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية أصبحت الصين مستورد النفط الصافي في 1993 وثالث أكبر مستهلك للمنتجات النفطية في العالم في سنة 2002. ومن أجل تلبية احتياجها لـ 5.26 مليون برميل في اليوم في 2002، استوردت الصين 1.87 مليون برميل في اليوم، والإعتماد على النفط الأجنبي ضعف محرج للصين.

كما أن إبقاء الإرتباط بالرأس المال الأجنبي وأسواق التصدير أولوية ملحة بالنسبة لبيجين. وبينما تستمر الصين في عملية التحرير الإقتصادي - التي بدأت في أواخر السبعينيات وتسارعت من خلال الإصلاحات الجديدة في التسعينيات -، أخذت على نفسها الإستمرار في تحقيق معدّل نمو سنوي لا يقل عن 7 بالمائة حفاظا على الإستقرار. فيما ويقوي الرأس المال الأجنبي والأسواق الخارجية الإقتصاد الصيني. وتقريبا 53$ بليون من استثمارات التطوير الأجنبية صبّت في الصين في عام 2002 - ومعظم المبلغ أتى من التأمين على إنتاج سلع التصدير-، ووصل فائض البلاد التجاري إلى 50$ بليون. ويمكن القول أنه على مدى العقود القادمة، ستختبر بيجين حدود قوّتها، خاصة في مواجهة قضايا حاسمة مثل وضع تايوان.

للعودة للأعلى